

تعافي النشاط الاقتصادي في الربع الثالث من العام الحالي، إلا أن انخفاض أسعار النفط وعودة تفشي الجائحة على مستوى العالم ساهما في تقليص الانتعاش

أبرز النقاط

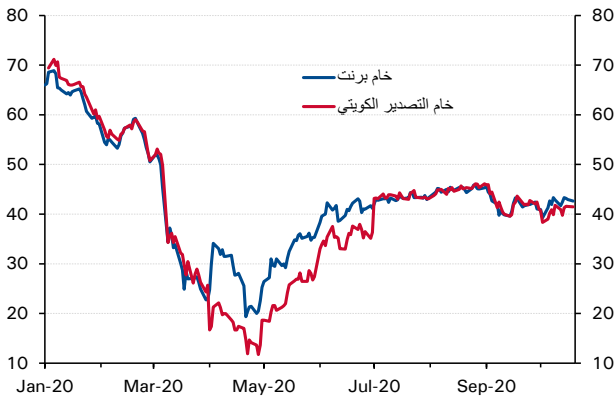
- انتعاش النشاط الاقتصادي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ في ظل تخفيف القيود المفروضة لاحتواء الجائحة وان كان الاقتصاد لم يخرج بعد من مرحلة الخطر.
- أسعار الخام الكويتي ما زالت منخفضة عند مستوى ٤١ دولاراً للبرميل في منتصف أكتوبر، بينما ارتفع إنتاج النفط الكويتي إلى ٢,٣ مليون برميل يومياً في سبتمبر.
- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ينخفض بنسبة ٣,٥% على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، إلا أنه سيكون من الممكن توقع أداء العام بأكمله بشكل أفضل حال صدور بيانات الربع الثاني.
- العجز المالي بلغ ٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وسوف يرتفع في العام الحالي، وقانون الدين الجديد من أهم العوامل الحيوية لمعالجة شح السيولة.
- المبيعات العقارية تصل إلى ٦٦٢ مليون دينار كويتي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ لتصبح بذلك قريبة من مستويات ما قبل الأزمة.
- واصل الإنفاق الاستهلاكي انتعاشه بوتيرة قوية، إذ ارتفع بنسبة ٣٠%، على أساس سنوي، في سبتمبر بفضل تأجيل سداد أقساط الديون.
- أدى الارتفاع القوي للقروض الشخصية في أغسطس لارتفاع الائتمان الإجمالي بنسبة ٤,٩% على أساس سنوي.

من جهة أخرى، ما يزال إنتاج النفط ضعيفاً في إطار الالتزام بتطبيق سياسة الأوبك وحلفائها، هذا إلى جانب ضعف وتيرة ترسية المشاريع في الربع الثالث من العام الحالي والتي لم تزيد كثيراً عن أدنى مستوياتها المسجلة منذ عدة سنوات والتي شهدتها في الربع الثاني من العام الحالي. وفي ذات الوقت، يستمر انخفاض أسعار النفط وارتفاع العجز المالي في تشكيل المزيد من الضغوط التي تواجه الحكومة فيما يتعلق بشح السيولة على المدى القصير. وفي الوقت الذي تشير فيه تلك العوامل إلى إمكانية التغلب على ضغوط التمويل على المدى القريب من خلال إقرار قانون الدين العام الجديد، إلا أنها تبرز أيضاً الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات مالية جوهرية يحتاج البرلمان الجديد إلى معالجتها بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في ٥ ديسمبر المقبل.

تراجع أسعار النفط على خلفية المخاوف المتعلقة بالطلب

الرسم البياني ٢: سعر النفط

(دولار للبرميل)

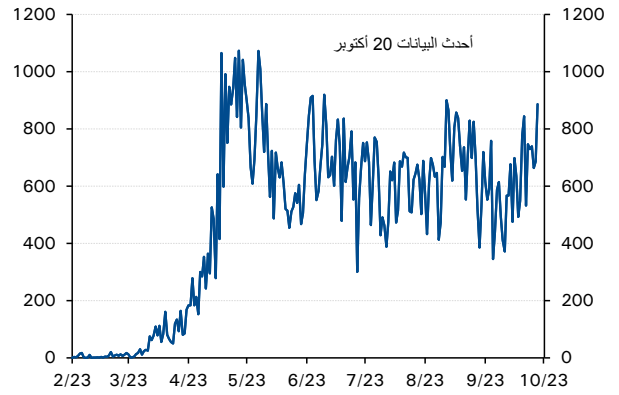


المصدر: Refinitiv

شهد النشاط الاقتصادي تعافياً ملحوظاً في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ بالتزامن مع رفع معظم التدابير الاحترازية تدريجياً – بما في ذلك عمليات الإغلاق وحظر التجول والقيود المفروضة على الحركة والتنقل – التي تم فرضها خلال الفترة الممتدة ما بين مارس ويونيو لاحتواء تفشي جائحة كوفيد-١٩. إلا أن أنشطة الأعمال ما زالت أقل من مستوياتها الاعتيادية قبل الأزمة، كما ان ظهور موجة ثانية من الجائحة على مستوى العالم اعتباراً من سبتمبر (خاصة في أوروبا)، فضلاً عن الزيادة الملحوظة في حالات الإصابات الجديدة على المستوى المحلي، تهدد بفرض قيود جديدة وعودة التداعيات الاقتصادية إلى واجهة الأحداث مجدداً في الربع الرابع من العام الحالي (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١: عدد المصابين بفيروس كورونا في الكويت

(يومياً)



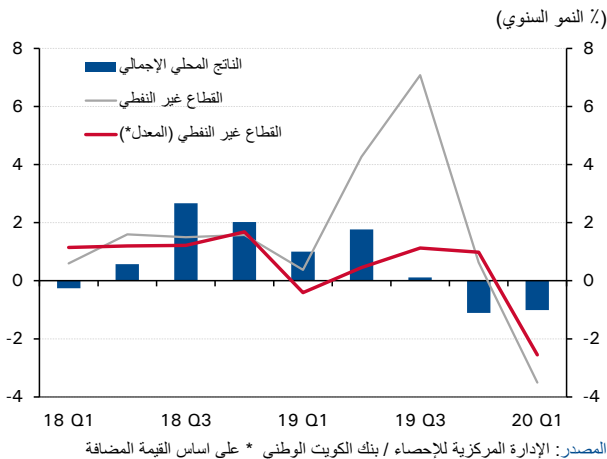
المصدر: وزارة الصحة

وقد تباينت البيانات الاقتصادية الصادرة مؤخراً، إذ استقرت معدلات الإنفاق الاستهلاكي عند مستويات قوية للغاية على خلفية الطلب المكبوت وإجراءات الدعم التي تم تطبيقها، في حين عادت مبيعات العقار تقريبا إلى مستويات ما قبل الجائحة.

والدفاع (-٥,٩%) الوساطة المالية والتأمين (-٥,٥%) والتعليم (-١٧,٢%) والاتصالات (-١٢,٢%). في المقابل، شهد الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي نمواً بنسبة ١,٢% في ظل ارتفاع إنتاج النفط (٢,٧٤ مليون برميل يومياً في المتوسط في الربع الأول من العام الحالي) بعد انتهاء العمل باتفاقية الأوبك وحلفائها في مارس.

ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ ككل بنسبة -٦,٢% مع انكماش القطاع النفطي بنسبة -٨,٠% والقطاع غير النفطي بنسبة -٤,٠% وذلك مع الأخذ في الاعتبار مشاركة الكويت في اتفاقية الأوبك وحلفائها لخفض حصص الإنتاج التي تم التوصل إليها في مايو الماضي (والتي أدت إلى انخفاض الإنتاج في يونيو لأدنى مستوياته المسجلة منذ ١٦ عاماً)، هذا إلى جانب وصول تفشي الجائحة إلى مستويات الذروة مما أدى إلى فرض قيود على التنقل في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، كما شهدت تلك الفترة أيضاً إغلاق الشركات وتراجع إنفاق المستهلكين وتراجع الاستثمار. إلا أنه يمكن التوصل إلى توقعات أكثر دقة للناتج لعام ٢٠٢٠ حال صدور بيانات الناتج المحلي للربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

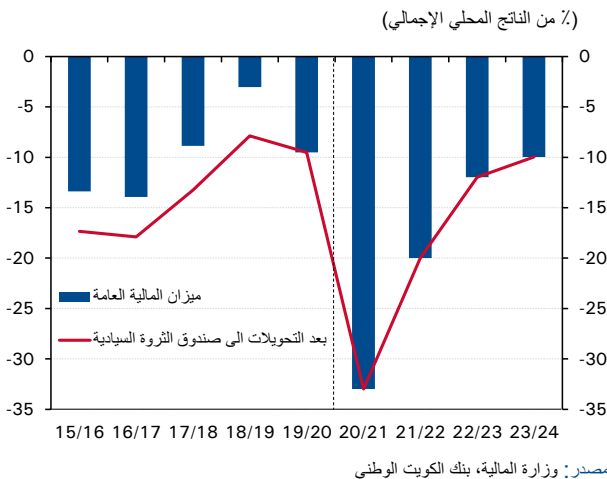
الرسم البياني ٤: الناتج المحلي الإجمالي



ومستقبلاً، فإنه في ظل التعافي الجزئي الذي نشهده حالياً للقطاع غير النفطي بدعم من الإنفاق على مبيعات التجزئة، ويفضل تقليص تخفيضات حصص الإنتاج على الجانب النفطي، ووسط توقعات بارتفاع هامشي في أسعار النفط العام المقبل، يمكن للاقتصاد أن ينمو بنحو ٢% في عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة ٣,٠% في العام المقبل، فيما يعد أسرع وتيرة نمو يسجلها منذ عام ٢٠١٥.

العجز المالي يضغط على السيولة قصيرة الأجل المتوفرة لدى الحكومة

الرسم البياني ٥: رصيد الميزانية المالية



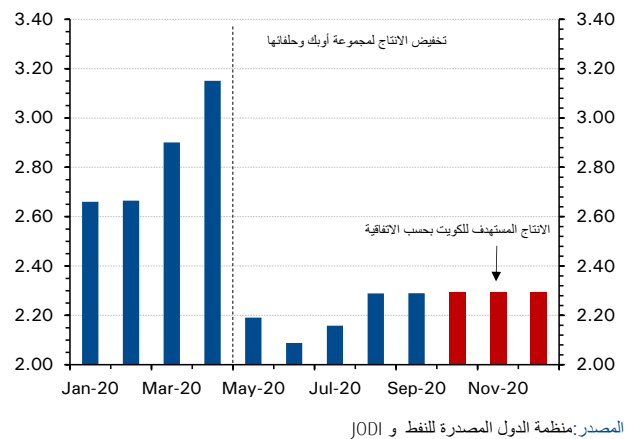
انخفضت أسعار النفط جزئياً في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، إذ تراجع سعر مزيج خام برنت بنسبة -٥,٥% على أساس ربع سنوي وأغلق عند مستوى ٤١,٠ دولاراً للبرميل (الرسم البياني ٢). وعلى الرغم من تحرك الأسعار ضمن نطاق محدود خلال شهر يوليو، إلا أنها ارتفعت في أغسطس واقتربت من أعلى مستوياتها خلال ما يقارب شهرين عند مستوى ٤٥ دولار تقريباً وذلك بدعم من تحسن بيانات سوق العمل الأمريكي وتراجع مخزونات الخام الأمريكي بمستويات أفضل مما كان متوقعاً.

إلا أن تزايد حالات الإصابة بالفيروس، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، ألفت بظلالها على سوق النفط مما أثار مخاوف بشأن استدامة انتعاش الطلب على النفط خلال فصل الصيف. وفي واقع الأمر، خفضت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها للطلب على النفط للعامين الحالي والمقبل في ظل استمرار ارتفاع مخزونات النفط العالمية بالتزامن مع العودة إلى فرض حظر التجول الجزئي والقيود المفروضة على التنقل في أجزاء مختلفة من أوروبا. وفي منتصف أكتوبر، ارتفع سعر مزيج خام برنت إلى حوالي ٤٣ دولاراً للبرميل بفضل التقدم المحرز على صعيد إنتاج اللقاح والتفاؤل بشأن حزمة التحفيز المالي الأمريكية. وقد بلغ سعر خام التصدير الكويتي، والذي يعتبر المؤشر المحلي لأسعار النفط، ٤١,٣ دولاراً للبرميل في منتصف أكتوبر بعد أن ارتفع بنسبة ١٣% في الربع الثالث نظراً لتقليص معدل الخصومات على أسعار أنواع النفط القياسية الأخرى في ظل تعافي الطلب.

أما على صعيد العرض، فإنه وفقاً لأهداف الأوبك وحلفائها وتقليص معدل خفض حصص الإنتاج، فقد ارتفع إنتاج النفط الكويتي في الربع الثالث من أدنى مستوياته المسجلة في ١٦ عاماً بمقدار ٢,٠٩ مليون برميل يومياً ليصل إلى ٢,٢٩ مليون برميل يومياً في سبتمبر (الرسم البياني ٣). وكان التزام الكويت بخفض حصص الإنتاج التي أقرتها الأوبك وحلفائها مثالياً، إذ بلغ في المتوسط ١٠,٣% خلال الربع الماضي.

الرسم البياني ٣: الإنتاج النفطي للكويت

(مليون برميل يومياً)



انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ قبل انتعاشه في عام ٢٠٢١

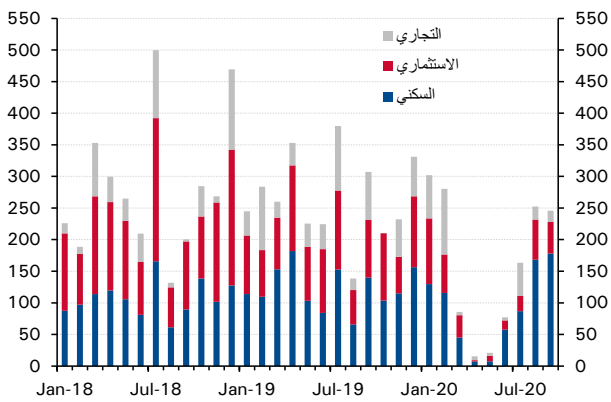
أظهرت البيانات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انكمش بنسبة ١,٠% على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ (الرسم البياني ٤). ويعتبر هذا هو الربع الثاني على التوالي من الانكماش بعد تسجيل انخفاض بنسبة ١,١% في الربع الرابع من عام ٢٠١٩ على أساس سنوي، والذي تفاقم نتيجة لتراجع النشاط التجاري في مارس على خلفية الجائحة مما أجبر الموظفين للبقاء في منازلهم وتسبب في إغلاق بعض الأعمال التجارية وسط فرض تدابير حظر التجول الجزئي. وقد بلغت نسبة الانكماش في الناتج المحلي غير النفطي ٣,٥% على أساس سنوي فيما يعتبر الأسوأ على مدار الأرباع الثمانية الماضية، وقد تزامن ذلك مع تسجيل انكماش في العديد من القطاعات الفرعية بما في ذلك الإدارة العامة

فقط في الربع الثاني من العام الحالي. ونظراً لقلّة حجم الصفقات خلال الربع الثاني ومحدودية توافر البيانات، يفضل تأجيل إجراء تقييم يعتمد عليه لاتجاهات الأسعار إلى الأشهر المقبلة.

ومستقبلياً، وفي ظلّ التداعيات الشديدة التي خلفتها الجائحة على النشاط التجاري وطلب الوافدين على العقار، نعتقد أن القطاعين التجاري والاستثماري كانت الأكثر تضرراً جراء الانكماش الاقتصادي، كما أنها سوف تستغرق وقتاً أطول للتعافي خاصة مع تأثر القطاع الاستثماري سلباً بارتفاع معدلات الشواغر نسبياً حتى قبل الجائحة. من جهة أخرى، نتوقع أن يشهد أداء القطاع السكني مرونة ملحوظة نظراً لقاعدة الطلب المحلي التي لم تتأثر في الأغلب ونتيجة للعرض المحدود خاصة في المناطق الرئيسية. وفي نهاية الأمر، سيعتمد تعافي قطاع العقار على وتيرة التعافي الاقتصادي ومدى استمرار الجائحة.

الرسم البياني ٦: مبيعات العقارات

(مليون دينار)



المصدر: وزارة العدل

ارتفاع معدل اسناد المشاريع في الربع الثالث من العام الحالي

وفقاً لمجلة ميد، فقد ارتفعت قيمة المشاريع التي تمت إسنادها إلى ١٩٢ مليون دينار كويتي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ مقارنة بأدنى مستوياتها المسجلة في عدة سنوات والتي بلغت ١٠٦ مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام الحالي (الرسم البياني ٧). ويعود ذلك بشكل حصري تقريباً إلى إسناد مشروع واحد فقط، وهو الأعمال الأرضية من مشروع توسعة مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي بقيمة ١٦٥ مليون دينار كويتي. وقد بلغ إجمالي قيمة المشروعات التي تم إسنادها ٨٦٦ مليون دينار كويتي منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، ويعزى تباطؤ وتيرة اسناد المشاريع إلى حد كبير للجائحة. ونظراً لأنه لم يتبق على انتهاء العام الحالي سوى أقل من ثلاثة أشهر، فيبدو أنه لن يتم تحقيق المستويات المستهدفة لترسية مشاريع البالغة ٢,١ مليار دينار كويتي كما كان متوقعاً في وقت سابق، بحسب توقعات مجلة ميد.

وكان من المقرر وفقاً للخطة الحكومية الأولية ترسية مشاريع بقيمة ١,٣ مليار دينار كويتي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، بما في ذلك الجانب السكني والتجاري لمشروع تطوير مدينة جابر الأحمد بقيمة ٢٠٢ مليون دينار كويتي. وبالنظر إلى الترسبات المتوقعة حتى عام ٢٠٢١، تتضمن المشاريع الرئيسية المخطط لها تلك المتعلقة بمشروع JPF4 و JPF5 التابع لشركة نفط الكويت بقيمة ٢٧٠ مليون دينار كويتي وجزء من المرحلة الأولى من مشروع ميناء مبارك الكبير التابع لوزارة الطاقة والمياه بقيمة ٢٧١ مليون دينار كويتي. ووفقاً لمجلة ميد، فقد يصل إجمالي المشاريع المخطط تنفيذها خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ إلى ٤,٦ مليار دينار كويتي، ويمثل مشروع مجمع الزور للبتروكيماويات (٢,٨٥) مليار دينار كويتي) المرتقب طرحه في الربع الأول من عام ٢٠٢١ أكثر من نصف تلك القيمة الاجمالية. إلا أنه نظراً لحالات التأخير الحالية، قد تكون تلك النظرة متفائلة إلى حد ما.

سجلت الحكومة عجزاً مالياً قدره ٣,٩ مليار دينار كويتي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩) إذ تراجعت الإيرادات بنسبة ١٦,٢% إلى ١٧,٢ مليار دينار على خلفية انخفاض أسعار خام تصدير النفط الكويتي بنسبة ١٠,٢% (الرسم البياني ٥). وتراجع الإنفاق بنسبة ٣,٢% إلى ٢١,١ مليار دينار مع انخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة ١٣,١% في ظل إلغاء أو تأجيل المشاريع التنموية إلى جانب خفض التكاليف. وانخفضت النفقات الجارية بنسبة ١,٧% على خلفية خفض الدعم (والتي تشمل تكاليف الوقود) بنسبة ١٧,٥%.

وتم تمويل العجز من خلال صندوق الاحتياطي العام، الذي انخفضت أصوله المتبقية إلى ١٦,٩ مليار دينار كويتي في مارس ٢٠٢٠، حسب تقارير عدة. وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات للحد من عمليات السحب والحفاظ على الأموال السائلة المتاحة في صندوق الاحتياطي العام بما في ذلك مبادلة أصول بقيمة ٢,٥ مليار دينار كويتي لدى صندوق الاحتياطي العام مقابل سيولة من صندوق الأجيال القادمة وتحويل الأموال من المؤسسات الحكومية المستقلة ووقف استقطاع حصص صندوق الأجيال القادمة بنسبة ١٠% في حالة تسجيل عجز.

وتتوقع الحكومة تسجيل عجز في ميزانية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بقيمة ١٤ مليار دينار كويتي وفقاً لافتراض سعر النفط عند مستوى ٣٠ دولاراً للبرميل. ونتوقع أن يصل العجز إلى ١٠,٥ مليار دينار كويتي (٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي) - وفقاً لسعر قدره ٥٠ دولاراً للبرميل وتقليص النفقات بنسبة ٥% إلا أن ذلك العجز ما يزال مرتفعاً للغاية ويؤكد على أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز الكفاءة وتبني برنامج الإصلاح الشامل في المدى المتوسط. وعلى الرغم من التدابير الأخيرة لدعم صندوق الاحتياطي العام، إلا أن أصوله السائلة قد تستنفد خلال الأشهر المقبلة مما يعني أن هناك حاجة ملحة لإقرار قانون الدين العام الجديد. وقد استقر متوسط سعر النفط في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية عند مستوى ٣٥ دولاراً للبرميل، أي أقل بكثير من تقديراتنا البالغ ٧٨ دولاراً اللازم لتحقيق توازن الميزانية.

وانعكاساً للتحديات التمويلية التي تواجه الكويت على المدى القريب، خفضت وكالة موديز مؤخراً التصنيف الائتماني السيادي للكويت درجتين إلى A1 ، والتي ما تزال تعتبر درجة استثمارية قوية. ويمكن للكويت تحمل المزيد من الافتراض نظراً لانخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي واقع الأمر، إذا تم إقرار قانون الدين العام الجديد واستغلت الكويت أسواق الدين المحلية والدولية من خلال إصدارات جديدة بقيمة صافية تصل إلى ٣,٠ مليار دينار كويتي سنوياً، فإن الدين العام سيظل عند مستوى ٣١% فقط من الناتج المحلي الإجمالي بحلول السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ١٢% في العام الحالي. إلا أنه على الرغم من ذلك، لا ينبغي اعتبار إمكانية زيادة الدين بديلاً عن تطبيق الإصلاحات المالية التي توفر طريقاً إلى الاستدامة على المدى الطويل. ويجب أن تتضمن خطوات ضبط أوضاع المالية العامة في مرحلة ما بعد الجائحة خفض النفقات المتكررة مع إعطاء الأولوية للمشاريع التنموية، إضافة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية.

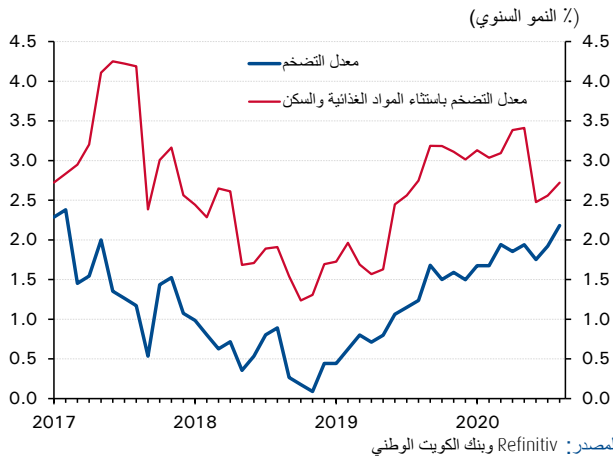
المبيعات العقارية تعود إلى مستوياتها الاعتيادية

بعد الضعف التاريخي الذي أصابها في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ على خلفية تداعيات الجائحة وتأثير إغلاق أنشطة الأعمال في الكويت، عادت المبيعات العقارية تدريجياً للارتفاع بعد تخفيف التدابير الاحترازية في شهر يونيو. وبلغ إجمالي المبيعات العقارية ٦٦٢ مليون دينار كويتي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، بزيادة قدرها نحو ستة أضعاف عن الربع السابق وذلك على الرغم من انخفاضها بنسبة ٢٠% مقارنة بأداء الربع الثالث من عام ٢٠١٩ (الرسم البياني ٦). وقد شمل زخم المبيعات القطاعات الفرعية الثلاث بدون استثناء (الاستثماري، والتجاري، والسكني) وهو الأمر الذي قد يكون مدعوماً بالطلب المكبوت بعد عدة أشهر من ضعف النشاط العقاري بشكل استثنائي بسبب القيود المفروضة على أنشطة الأعمال، إذ ارتفع عدد المعاملات إلى ١,٨٥٥ في الربع الثالث مقابل ٢٧٩

ارتفاع التضخم في أغسطس، إلا أنه ما يزال عند مستويات منخفضة

ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلكين إلى أعلى مستوياته المسجلة في أكثر من ثلاثة أعوام وصولاً إلى مستوى ٢,٢% على أساس سنوي في أغسطس (١,٩% في يوليو) بدعم من استمرار زيادة تكلفة المواد الغذائية (+٥,٠%) والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (+٣,٧%) والسلع والخدمات المتنوعة (+٥,٥%) (الرسم البياني ٩). كما ارتفع أحد مقاييس التضخم الأساسي (الذي يستثني المواد الغذائية والسكن) بنسبة ٢,٦% على أساس سنوي. ويعد الطلب المكبوت، بالإضافة إلى الاضطرابات المستمرة في جانب العرض كجزء من تداعيات الجائحة، من العوامل الرئيسية التي قد تكون ساهمت في الارتفاع المفاجئ لمعدلات التضخم منذ أبريل الماضي، لا سيما لأسعار المواد الغذائية، والتي ربما تكون قد تأثرت أيضاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية.

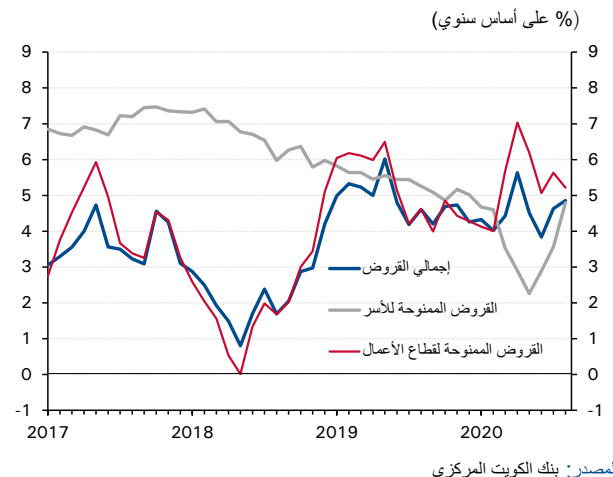
الرسم البياني ٩: التضخم في أسعار المستهلك



أما على صعيد تضخم أسعار الإيجارات السكنية فقد ظل مستقرًا عند مستوى ٥,٠% في أغسطس. وعلى الرغم من تحديث قراءات المؤشر عادة كل ثلاثة أشهر فقط، إلا أن مؤشر الإسكان ظل محتفظاً حتى الآن بنفس مستوياته السابقة لمدة ١٤ شهراً على التوالي ولم يسجل بعد أي ضغط هبوطي على الإيجارات خلال الجائحة في ظل مغادرة بعض الوافدين للبلاد. وبالنسبة للعام المقبل، نتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى ١,٥% على أساس سنوي في ظل تأثير الأداء الضعيف للإيجارات السكنية على معدل التضخم الكلي. إلا أنه من المستبعد امتداد موجة ضغوط الأسعار الأساسية لفترة طويلة نظراً لتوقع أن يشهد الأداء الاقتصادي مستويات نمو متواضعة.

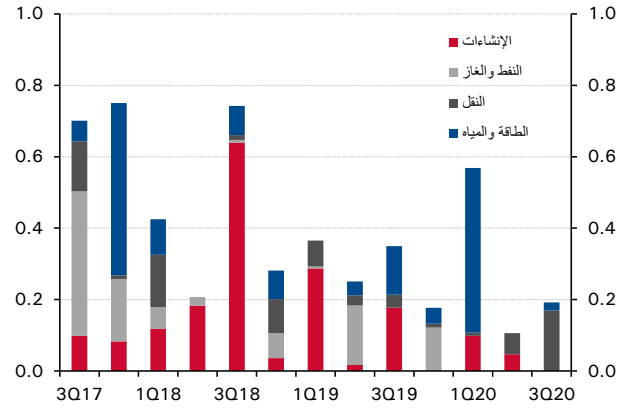
الإقتراض الشخصي يدعم نمو الائتمان

الرسم البياني ١٠: الائتمان المصرفي



الرسم البياني ٧: إنفاق المشاريع

(مليار دينار)

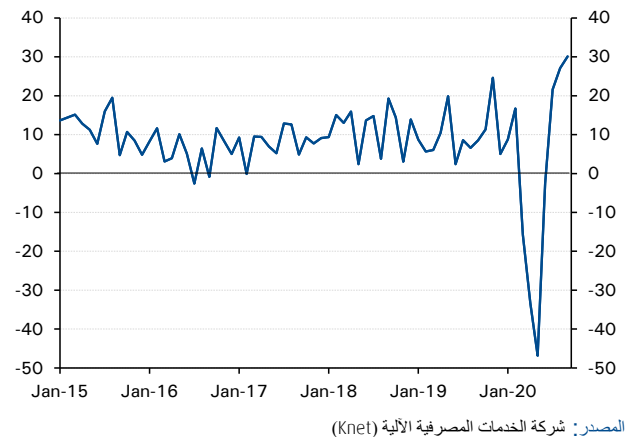


الإنفاق الاستهلاكي يواصل انتعاشه القوي في الربع الثالث من العام الحالي

واصل الإنفاق الاستهلاكي انتعاشه القوي، إذ تشير أحدث البيانات الصادرة عن شركة الخدمات المصرفية الآلية Knet إلى تسارع وتيرة نمو إجمالي المعاملات (عمليات السحب من أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع والمشتريات عبر الإنترنت) إلى ٣٠% على أساس سنوي في سبتمبر مقابل ٢٧% في أغسطس وتراجع بنسبة ٢,٦% في يونيو، وارتفعت قيمة المعاملات لمستوى قياسي بلغ ٢,١ مليار دينار كويتي (الرسم البياني ٨). ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى تخفيف إجراءات الإغلاق، بما في ذلك إعادة فتح مراكز التسوق ومحلات البيع بالتجزئة بنهاية يونيو، فضلاً عن تأجيل سداد أقساط القروض مما ساهم في تعزيز القوة الشرائية، إلا أن برنامج التأجيل قد انتهى في سبتمبر. وبالمزيد من التفصيل، ارتفعت معاملات نقاط البيع بنسبة ١٣,٨% على أساس سنوي في سبتمبر مقابل ٣٥% في يونيو. وفي ذات الوقت يعكس نمو المشتريات عبر الإنترنت والذي استمر بشكل قوي للغاية عند مستوى +١٥٧% مقابل +١٧٠% في يونيو التحول المستمر في سلوك المستهلك الذي تسارعت وتيرته أثناء الإغلاق. وبالفعل، قفز حجم المعاملات عبر الإنترنت إلى ٠,٦٤ مليار دينار كويتي في سبتمبر، لتصل مساهمتها إلى ٣١% من إجمالي الإنفاق مقابل ١٦% خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما كان ارتفاع الإنفاق بدعم من ارتفاع ثقة المستهلك، إذ ارتفع مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن شركة آراء للبحوث والاستشارات إلى ١٠٢ نقطة في سبتمبر مقابل ٩٨ نقطة في يونيو.

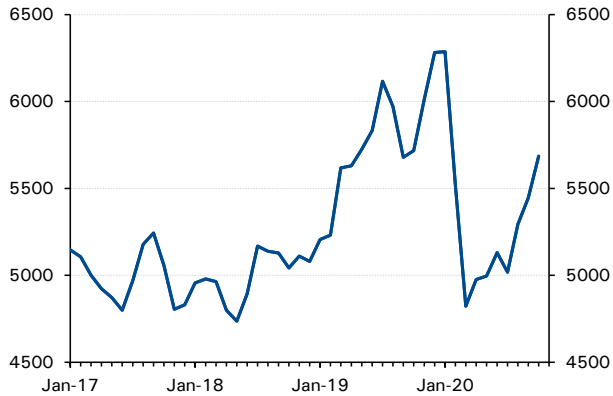
الرسم البياني ٨: الإنفاق الاستهلاكي عبر نقاط البيع والصراف الآلي و الإنترنت

(النمو السنوي %)



الرسم البياني ١١: بورصة الكويت

(مؤشر، نهاية الشهر، حتى ١٥ أكتوبر)



المصدر: Refinitiv

وارتفع متوسط التداولات اليومية من حيث كمية الأسهم المتداولة إلى ٢٣٣ مليون سهم في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، بخلاف المتوسط اليومي للأسهم المتداولة والتي بلغت ١٤٨ و ١٦٥ مليون سهم خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ والربع الثالث من عام ٢٠١٩ على التوالي مما يعكس تحسن أنشطة التداول والسيولة. ويعتبر صافي التدفقات الأجنبية الواردة هو الركيزة الأساسية التي ساهمت في توفير دعم اضافي للسوق، إذ تزايدت وتيرتها على مدار الأشهر الأخيرة مما يشير إلى تجدد اهتمام الاستثمار الأجنبي بالأسهم الكويتية. وقد بلغ متوسط صافي التدفقات الأجنبية الواردة ٢٧,١ مليون دينار كويتي شهرياً في الربع الثالث مقارنة بصافي التدفقات الخارجة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ رغم أنها ظلت أقل من مستوى متوسط عام ٢٠١٩. وأخيراً، قد يساهم ارتفاع الأسهم العالمية أيضاً، على خلفية إجراءات التحفيز المالي الموسعة والتفاؤل بشأن التعافي الاقتصادي، إلى تعزيز معنويات المستثمرين.

واستمر أداء السوق على إيقاعه الإيجابي وتحسنت معنوياته، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة ٤,٤% في الشهر المنتهي في ١٦ أكتوبر، ونجح السوق في تعويض معظم الخسائر التي تكبدها منذ بداية العام حتى تاريخه (-٩,٥% كما في ١٦ أكتوبر مقابل أدنى مستوياته التي شهدتها في مارس بتراجع بلغت نسبته -٢٩%). ويعتبر الحدث الذي طال انتظاره، وهو قرار ترقية الكويت في شهر نوفمبر المقبل ضمن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة من أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز أداء السوق. في حين أن حالة عدم اليقين المرتبطة بالجائحة وأسعار النفط والتحديات المالية، بالإضافة إلى التطورات العالمية، تعد من أبرز المخاطر التي تهدد أداء الأسهم الكويتية في المستقبل.

ظل نمو الائتمان المحلي قوياً خلال شهر أغسطس، إذ بلغ ٠,٥% على أساس شهري مما أدى إلى نمو بنسبة ٤,٩% على أساس سنوي (الرسم البياني ١٠). وخلال الشهر، كانت التسهيلات الشخصية تمثل الدافع الذي ساهم في تحفيز النمو، في حين ظل الائتمان التجاري ضعيفاً.

وقد ارتفع الائتمان التجاري بنسبة ٠,١% على أساس شهري في أغسطس (٥,٢% على أساس سنوي)، إذ ارتفع الإقراض الممنوح للقطاع العقاري بنسبة ٠,٣% على أساس شهري، فيما يعتبر أسرع وتيرة نمو يشهدها منذ مارس، وبنسبة نمو ٦% على أساس سنوي. كما ظل أداء التسهيلات الائتمانية التي تندرج تحت فئة "أخرى" (والذي يعد الائتمان المقدم للقطاعات التي لا تندرج تحت أي من الفئات المذكورة والائتمان المقدم إلى الشركات متعددة الأنشطة) قوياً للشهر السادس على التوالي (٦,٣% على أساس سنوي). وفي واقع الأمر، فإنه منذ نهاية فبراير الماضي، شكلت تلك الفئة ما نسبته ٤٢% من إجمالي نمو الائتمان التجاري.

من جهة أخرى، بعد انخفاض التسهيلات الشخصية خلال الفترة الممتدة ما بين فبراير ومايو، عاد مرة أخرى ليسجل انتعاشاً قوياً، إذ ارتفع بنسبة ١,٥% على أساس شهري في أغسطس و٤,٨% على أساس سنوي. وارتفع كلا من مكوثي التسهيلات الشخصية في أغسطس في ظل ارتفاع القروض السكنية بنسبة ١,٤% على أساس شهري (+٣,٥% على أساس سنوي) بينما زادت القروض الاستهلاكية بنسبة ٢,٥% على أساس شهري (+٢٠% على أساس سنوي). ونتوقع أن ينخفض معدل نمو التسهيلات الشخصية خلال الفترة القادمة مع تلاشي آثار الانتعاش خلال فترة ما بعد الإغلاق، خاصة بدءاً من أكتوبر عندما ينتهي تأجيل تسديد أقساط القروض الشخصية.

كما انه بعد انخفاض ودائع المقيمين في يوليو، عاودت انتعاشها مجدداً وسجلت نمواً بنسبة ١,٣% على أساس شهري في أغسطس و٥,٤% على أساس سنوي. ويعزى هذا النمو إلى تزايد ودائع القطاع الخاص، والتي ارتفعت بنسبة ١,٦% على أساس شهري و٥,٥% على أساس سنوي، في حين انخفضت الودائع الحكومية في أغسطس مما أدى إلى تسجيلها ارتفاعاً بنسبة ٤,٤% على أساس سنوي. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع ٨٧,٣% في أغسطس، أي نفس مستوياتها السابقة على نطاق واسع مقارنة بشهر يونيو ٢٠٢٠ وديسمبر ٢٠١٩ مما يشير إلى استقرار مستويات السيولة بصفة عامة.

انتعاش بورصة الكويت وتمكنها من تعويض بعض الخسائر التي تكبدها منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه

ارتفع مؤشر السوق العام لبورصة الكويت بنسبة ٦,١% على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ على خلفية ارتفاع أسعار النفط والتفاؤل بتحقيق انتعاش اقتصادي بعد رفع القيود المتعلقة بالجائحة (الرسم البياني ١١). ولوحظت مكاسب قوية في السوق الأول (٧,١% على أساس ربع سنوي) بصدارة المؤشرات القطاعية لكل من قطاع التأمين (٩,٧%) والبنوك (٩,٦%) والعقار (٥,٧%). وساهم هذا الارتفاع في تعزيز القيمة السوقية واستعادتها لمستويات ما قبل الجائحة تقريباً بنمو بلغت نسبته ٦% على أساس ربع سنوي وصولاً إلى حوالي ٣١ مليار دينار كويتي، كما واصلت ارتفاعها إلى ٣٣ مليار دينار كويتي في ١٦ أكتوبر، أي أعلى بكثير من أدنى مستوياتها المسجلة في شهري مارس وأبريل الماضيين. ويعزى نمو أسعار الأسهم والقيمة السوقية بصفة رئيسية إلى الإدراج الناجح لسهمين جديدين ضمن السوق الأول، وهما سهم شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه وشركة بورصة الكويت، إذ ارتفعت أسعار السهمين بأكثر من ثلاثة أضعاف وعشرة أضعاف على التوالي.

توقعات / تقديرات		٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
(مليار دينار)								
٣١,٩	٤١,٢	٤٢,٥	٣٦,٦	٣٣,١	٣٤,٥	٤٦,٣	٤٩,٤	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
١٠,١	١٩,٢	٢١,٠	١٦,٢	١٣,٦	١٥,٧	٢٩,٢	٣٢,٧	النفطي
٢١,٨	٢١,٩	٢٤,٥	٢٠,٤	١٩,٥	١٨,٨	١٧,١	١٦,٧	غير النفطي
(% التغير)								
٦,٢-	٠,٧-	١,٢	٤,٧-	٢,٩	٠,٦	٠,٥	١,١	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٨,٠-	٢,٠-	٠,٢	٩,٠-	٣,٩	١,٧-	٢,١-	١,٨-	النفطي
٤,٠-	١,٠	٢,٧	١,٧	١,٥	٤,٢	٤,٩	٦,٥	غير النفطي
...	٤,٣	٤,٢	٣,١	٢,٩	٨,٥	٦,١	٨,١	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
...	١,٢-	٣,٩	٣,٨	٣,٦	١,٧	٣,٤	١,٠	عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢)
١,٨	١,١	٠,٦	١,٥	٣,٥	٣,٧	٣,٢	٢,٧	التضخم (%النمو السنوي، متوسط)
١,٥	١,٥	٠,٤	١,١	٢,٤	٣,١	٣,٠	٢,٦	التضخم (%النمو السنوي، نهاية الفترة)
(% من الناتج المحلي الإجمالي)								
٣٣,٠-	٩,٥-	٣,٠-	٨,٩-	١٣,٩-	١٣,٤-	٧,٦	٢٦,١	الميزان المالي (قبل التحويلات لاحتياطي الأجيال القادمة)
٢٩,٨	٤١,٨	٤٨,٤	٤٣,٧	٣٩,٦	٣٩,٥	٥٣,٩	٦٤,٤	الإيرادات
٢٤,٤	٣٧,٣	٤٣,٤	٣٩,٠	٣٥,٤	٣٥,٠	٤٨,٦	٥٩,٣	التقطعية
٥,٣	٤,٥	٥,٠	٤,٧	٤,٣	٤,٥	٥,٢	٥,١	غير النفطية
٦٢,٨	٥١,٣	٥١,٤	٥٢,٦	٥٣,٦	٥٢,٩	٤٦,٣	٣٨,٣	المصرفيات
٠,٠	٠,٠	٤,٨	٤,٤	٤,٠	٤,٠	١٣,٥	١٦,١	تحويلات صندوق الأجيال القادمة
٣٣,٠-	٩,٥-	٧,٩-	١٣,٢-	١٧,٩-	١٧,٣-	٥,٩-	١٠,٠	الميزان المالي (بعد التحويلات لاحتياطي الأجيال القادمة)
١٥,١	١١,٨	١١,٣	١٢,٩	١٣,٤	١٢,٤	٨,٥	٧,٠	النخل الاستثماري
١١,٦	١٠,٠	١٣,٧	١٩,٣	١٨,٩	٤,٦	٣,٤	٣,٢	الدين العام
٢,٠-	١٦,٣	١٤,١	٨,٠	٤,٦-	٣,٥	٣٣,٤	٤٠,٣	ميزان الحساب الجاري
٨,٩	٢٦,٠	٢٩,٢	٢١,٣	١٧,٨	٢٤,٤	٤٧,٧	٥١,٨	ميزان السلع
٣١,٤	٤٧,٧	٥١,٣	٤٥,٧	٤٢,٥	٤٧,٥	٦٤,٢	٦٦,٥	المصادر
٢٥,٢	٢١,٧	٢٢,١	٢٤,٤	٢٤,٧	٢٣,٢	١٦,٦	١٤,٧	الواردات
١٤,١-	١٢,٤-	١٧,٥-	١٦,٧-	١٨,٣-	١٧,٤-	١١,١-	٨,٥-	صافي الخدمات
١٦,٦	١٤,٣	١٣,٠	١٥,٦	١١,٧	١١,١	٩,٦	٨,٠	صافي النخل الاستثماري
١٣,٥-	١١,٦-	١٠,٦-	١٢,٢-	١٥,٨-	١٤,٥-	١٢,٧-	١١,٠-	تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج
...	٠,٣٠٤	٠,٣٠٢	٠,٣٠٢	٠,٣٠٢	٠,٣٠١	٠,٢٨٥	٠,٢٨٤	سعر الصرف (دينار مقابل دولار)
...	٢,٧٥	٣,٠٠	٢,٧٥	٢,٥٠	٢,٢٥	٢,٠٠	٢,٠٠	سعر فائدة البنك المركزي (% نسبة مئوية)
٣٩	٦٤	٦٩	٥١	٣٩	٤٨	٩٥	١٠٥	سعر خام التصدير الكويتي (دولار للبرميل)
٢,٤٤	٢,٦٨	٢,٧٤	٢,٧٠	٢,٩٥	٢,٨٦	٢,٨٧	٢,٩٢	إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني
*بالاستناد إلى تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء وبنك الكويت الوطني.

الجدول ٢: البيانات الاقتصادية الشهرية

(مليار دينار، ما لم ينص خلاف ذلك)

ديسمبر ٢٠١٨	ديسمبر ٢٠١٩	أبريل ٢٠٢٠	مايو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢٠	يوليو ٢٠٢٠	أغسطس ٢٠٢٠	سبتمبر ٢٠٢٠
٣٦,٩	٣٨,٤	٣٩,٣	٣٩,٣	٣٩,٣	٣٩,٥	٣٩,٧	...
٤,٢	٤,٣	٥,٦	٤,٥	٣,٨	٤,٦	٤,٨	...
٣٨,٦	٣٨,١	٣٨,٨	٣٩,٥	٤٠,٢	٣٩,٨	٤٠,٣	...
٤,٠	١,٢-	٠,١-	٣,٣	٣,٠	٣,٧	٦,٧	...
٠,٤	١,٥	١,٩	١,٩	١,٨	١,٩	٢,٢	...
١,٧	٣,٠	٣,٤	٣,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٧	...
٤٧٠	٣٣١	١٥	٢١	٧٧	١٦٣	٢٥٢	٢٤٦
٥٦,١	٦,٠-	٢١,٣-	٢٦,٣-	٣٠,٩-	٣٤,٩-	٣١,٦-	٣٥,٥-
١٥٦	١٦٤
١٧٤	١٩٥
١٩٥	١٩٣
١١٠	١٠٥	١٠٢	٩٦	٩٨	١٠٠	١٠٢	١٠٢
٥٧	٦٦	١٧	٢٤	٣٥	٤٤	٤٥	٤٢
٥٠٨٠	٦٢٨٢	٤٩٧٥	٤٩٩٦	٥١٣١	٥٠١٨	٥٢٩٤	٥٤٤٥
٠,٦-	٤,٥	٣,٢	٠,٤	٢,٧	٢,٢-	٥,٥	٢,٩

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ٣: البيانات الاقتصادية الربع سنوية

(مليار دينار، ما لم ينص خلاف ذلك)

الربع الرابع ٢٠١٥	الربع الرابع ٢٠١٦	الربع الرابع ٢٠١٧	الربع الرابع ٢٠١٨	الربع الثاني ٢٠١٩	الربع الثالث ٢٠١٩	الربع الرابع ٢٠١٩	الربع الأول ٢٠٢٠
١,٧	٤,٠	٤,٣-	٢,٠	١,٨	٠,١	١,١-	١,٠-
٠,٩	٢,٢	٥,٨-	٢,٤	٠,٤-	٥,٣-	٢,٦-	١,٢
٠,٣	٢,٧	١,٦	١,٦	٤,٣	٧,١	٠,٦	٣,٥-
٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,٩	٣,٢
١٠,٠	٩,١	١١,٤	١٠,٩	٦,٨
٠,١-	٠,٦	١,٢	١,٨	٢,٨	٢,٩	١,٩	...
٣,٦	٤,١	٤,٧	٥,٤	٥,٢	٤,٨	٤,٧	...
٢,١	٢,١	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٣	...

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

* هنالك قطع في السلسلة الرمنية فنسب النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي قبل الربع الأول من عام ٢٠١٨ لا يمكن مقارنتها بما بعدها.



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com